

## الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات

# The New Egyptian State and Sustainable Development: Opportunities and Challenges

د. وفاء لطفي

مدرس العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والادارة- جامعة 6 أكتوبر

### المستخلص:

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على طبيعة السياسات التي تبنتها استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وركزت بالأساس على دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يعتبر التوجه لتحقيق التنمية المستدامة هو مُحصلة لتكامل وترابط الأهداف الاستراتيجية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وهو ما دعمته القيادة السياسية لتحقيق إصلاح اقتصادي شامل مبني على مُراعاة الأبعاد البيئية.

وقد خلصت الدراسة بعرض ما أنجزته الدولة المصرية في هذا المضمار، ذاكراً للأهداف التي قطعت فيها الدولة المصرية شوطاً كبيراً، والأخرى التي ما زلت تحتاج جهداً دؤوباً.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة - الدولة المصرية الجديدة- الدستور- رأس المال البشري- الدور - رؤية 2030.

### Abstract:

This study attempted to shed light on the nature of the policies adopted by the Sustainable Development Strategy: Egypt's Vision 2030, and focused mainly on the role of the new Egyptian state in achieving the goals of sustainable development, as the orientation towards achieving sustainable development is the outcome of the integration and interdependence of the economic, environmental and social strategic goals, which it supported. Political leadership to achieve a comprehensive economic reform based on taking into account the environmental dimensions.

The study concludes by presenting what the Egyptian state has accomplished in this regard, mentioning the goals in which the Egyptian

state has made great strides, and the others that still require persistent effort.

**Key Words:** Sustainable development - the new Egyptian state - the constitution - human capital - the role - Vision 2030.

#### مقدمة:

تُولي الحكومة المصرية أهمية قصوى لنشر ثقافة التنمية المستدامة والتوسع في دمج أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في منظومة تخطيط متكاملة تركز على خمسة محاور رئيسية وهي: اقتصاد قائم على المعرفة والتنمية البشرية، اقتصاد قائم على تنمية الموارد الطبيعية، اقتصاد قائم على الإنتاج، اقتصاد يعتمد على الاستثمار ونقل وتوطين التكنولوجيا، اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والتصنيع كثيف المعرفة.

وتعد "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030"، هي المظلة التي تتدرج في اطارها الخطط وبرامج العمل والتنمية، وتحرص الدولة المصرية على المضي قدماً لتنفيذ هذه الرؤية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد تمت صياغة مجموعة من مؤشرات قياس الاداء التي تتسم بالموضوعية والقابلية للقياس والمرتبطة بمدى زمني محدد يمكن من خلالها تحديد المسؤوليات ووضع إطار المساءلة للأطراف المسؤولة عن تحقيقها، وهو ما استلزم تطوير منظومة التخطيط والمتابعة على النحو الذي يساهم في تنفيذ الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييم الأثر المترتب عليها.

من هذا المنطلق، تأتي الدراسة لتلقي الضوء على دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر 2030، حيث تبنت الدراسة تحليل رؤية مصر 2030، كأجندة وطنية أُطلقت في فبراير 2016، تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة.

#### إشكالية الدراسة:

تتعلق إشكالية الدراسة من البحث في مدى اهتمام الدولة المصرية الجديدة بتحقيق التنمية المستدامة، فمن أجل فهم الحاجة إلى تنمية مستدامة متماسكة، لا بد من النظر في كل من التغييرات المحددة التي مرت بها مصر منذ ثورة 2011 وفترة الاضطرابات التي استمرت خمس سنوات التي سبقتها.

كان للإصلاحات الاقتصادية التي تم إجراؤها كإجراء تصحيحي تأثير كبير على الحياة اليومية للمصريين والاقتصاد الأوسع، مما أثر على الدخل والقوة الشرائية للطبقات الوسطى، حيث ارتفعت أسعار الغذاء والكهرباء والغاز، وكان على سلوك المستهلك التكيف والاستجابة على الفور. وتم تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية للفقراء لخلق حاجز ضد الآثار القاسية حيث تسبب تعويم العملة في آثار مضاعفة وارتفع التضخم.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: **إلى أي مدى حققت الدولة المصرية الجديدة التنمية المستدامة؟**

**ومن هذا التساؤل الرئيسي تثار مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:**

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما أبعادها؟
- ما هي رؤية مصر 2030 التي تسعى لتحقيقها؟
- كيف يمكن تحويل الالتزامات التي ترسمها السياسات إلى أدوات تنفيذية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما هي تحديات التي تواجه الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة؟

**منهج الدراسة:** تستند الدراسة في بحثها إلى "المنهج الاستقرائي"، إذ يقوم بملاحظة الواقع السياسي بهدف تقديم صورة وصفية، وقد استندت الباحثة إلى هذا المنهج لملاحظة وتحليل دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم استخلاص عدد من النتائج ساعدت الباحثة على فهم إلى أي مدى أمكن للدولة المصرية تحقيق التنمية المستدامة.

**أهمية الدراسة:** تبدو أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات وهي:

- تناقش موضوعاً ذا أهمية خاصة دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة.
- تتبع أهمية الدراسة من تقييم مدى نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتوضيح الجهود التي تقدمها الحكومة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقدرة القيادة السياسية على الصمود على استيعاب الازمات.
- قلة الدراسات التي تناولت دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة، ولذلك ترحب الباحثة أن تكون هذه الدراسة من الدراسات التي تقدم إسهاماً في هذا الصدد.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، أهميتها، وأهدافها، والمبادئ التي تركز عليها، التركيز على الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وأبرز السياسات المتخذة في هذا الشأن، والقاء الضوء على السياسات التي تقود حركة التنمية في المجتمع المصري، والتحديات التي تواجه الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### تقسيم الدراسة:

ومن أجل الاجابة على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها تم تقسم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية: تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، وعرضا لمفهوم التنمية المستدامة من حيث المفهوم والمؤشرات، أما المحور الثاني فيتناول أبعاد التنمية المستدامة في مصر، ويركز المحور الثالث على التخطيط ودور الدولة في التنمية في مصر، والذي يعرض للدور الذي لعبته القيادة السياسية في إدارة عملية التنمية، كما يعرض لأهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة المصرية، أما المحور الرابع فيدور حول التحديات التي واجهت الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة.

### المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

لما كانت هذه الورقة البحثية تنصب على دراسة وتحليل دور الدولة المصرية الجديدة في تحقيق التنمية المستدامة في اطار رؤية 2030، وتتبع طبيعة وملامح هذه الاستراتيجية في التجربة المصرية، يكون من الطبيعي أن تتواتر الدراسة على استخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات المحورية للدراسة حتى تصطبغ الدراسة بالصبغة العلمية.<sup>1</sup>

### اولا: التنمية المستدامة (Sustainable Development)

عُرِّفت التنمية المستدامة للمرة الاولى في تقرير- "اللجنة العالمية للبيئة والتنمية" التنمية المستدامة - برونتلاند عام 1987،<sup>2</sup> بانها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.<sup>3</sup>

والاستدامة هي هدف مجتمعي يهدف بشكل عام إلى أن يتعايش البشر بأمان على الأرض على مدى فترة طويلة<sup>4</sup>.

يرجع مصطلح الاستدامة إلى اللغة اللاتينية القديمة *Sustenere* والتي تعني الاحتفاظ بالشئ وصيانة استخدامه للبقاء عليه.<sup>5</sup> وترجع أصوله إلى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر عندما تم استخدام الكلمة للمرة الاولى في الغابات الالمانية، إذ أن الأساس لاستخدام المصطلح لدى الألمان هو المنظور طويل الأجل نسبياً في إدارة الغابات.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الاهتمام المتزايد للتنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، فقد دخل هذا المفهوم في تنمية الدول المتخلفة، حيث كان الاهتمام مركزاً حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة للوصول إلى مستوى الدول الصناعية.<sup>6</sup>

ان مفهوم التنمية المستدامة هو نتاج تطور للفكر التنموي، ظهر في اواخر الثمانينات من القرن الماضي نتيجة حتمية للمشاكل البيئية التي مست حياة الكائنات الحية والارض عموماً.<sup>7</sup>

ويعود مصطلح الاستدامة إلى علم الايكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض.<sup>8</sup>

تعرف على انها "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة".<sup>9</sup>

وهي في ذلك تعتمد على استراتيجيات طويلة الاجل في تنمية الموارد والمحافظة عليها، فهي ملك الاجيال المتعاقبة ولها الحق في الانتفاع بها واستغلالها دون حد الاهدار او الاستنزاف.<sup>10</sup>

وتعرف على انها التنمية التي تفي بإحتياجات الجيل الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها الخاصة وهي تقترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.

ويُقصد بالتنمية المستدامة " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة او الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".<sup>11</sup>

كما تعرف على انها" التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقدم حياة آمنه ومستديمة والحد من من تلاشي المواد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي".<sup>12</sup>

وقد عرف المبدء الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992، التنمية المستدامة على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو مساوٍ الجاحات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل.<sup>13</sup>

### ثانياً: رأس المال البشري.

ولما كان العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تدريب وتأهيل حيث أن رفع معدلات التنمية المستدامة يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول المادية والمعنوية مثل الابتكار والتعليم والمعرفة. وبذلك يمكن القول بوجود ارتباط وثيق بين بناء الإنسان وإعداده وبين التنمية المستدامة كونها تمثل أهم متطلباتها.<sup>14</sup>

يعتبر حماية البشر والاستثمار فيهم واحدة من بين ثلاث طرق رئيسية تسعى الامم المتحدة من خلالها بلوغ اهدافها المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان. وهذا يتكامل بشكل وثيق مع الجهود الرامية إلى تشجيع النمو المستدام والشامل للجميع وبناء القدرة على الصمود لدى البلدان النامية.

وعليه، يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويساعد الاستثمار في البشر، من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات، على تنمية رأس المال البشري، وهو أمر أساسي لإنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولاً.<sup>15</sup>

يُعرّف قاموس أكسفورد رأس المال البشري بأنه "مهارات القوى العاملة يمتلك ويعتبر مورداً أو أصولاً". إنه يشمل فكرة وجود الاستثمارات في الأفراد (مثل التعليم والتدريب والصحة) وأن هذه الاستثمارات تزيد إنتاجية الفرد.<sup>16</sup>

كما يعرف رأس المال البشري على أنه "قوة العمل الإنساني"، ويرى Dirrk & Dakhli أن مفهوم رأس المال البشري يتعلق بإدارة معارف الأفراد وقدراتهم التي تسمح بإجراء تغييرات في العمل والنمو الاقتصادي.<sup>17</sup>

### ثالثاً: مفهوم الدور.

يعتبر مفهوم الدور مفهوماً هاماً لهذه الدراسة، سواء لفهم النتائج أو الآثار، فالدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل.<sup>18</sup>

ويعرف مفهوم الدور على أنه موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.<sup>19</sup>

ويعرف "جابريل الموند" مفهوم الدور على أنه ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية، أنه يتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضاً، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم.<sup>20</sup>

### المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة في الدستور المصري.

يرسخ الدستور المصري لعام 2014 للتنمية المستدامة ومبادئها، وتوضح أبعادها الثلاثة (الاجتماعية - الاقتصادية - البيئية)، وتتركز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بشكل مباشر في فصل (المقومات الاجتماعية) وفصل (المقومات الاقتصادية) من الباب الثاني (المقومات الأساسية للمجتمع)، كذلك تتناول بعض مواد الدستور كلا البعدين من التنمية بصورة غير مباشرة.

وفي هذا الاطار، تركز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية مترابطة متكاملة، وبدون تكامل تلك الأبعاد يتعذر تحقيق التغيير الحقيقي اللازم لتأمين الحياة الكريمة للمواطن المصري وحماية بيئته على المدى القريب والبعيد وتتمثل في التالي:<sup>21</sup>



### أولاً: البعد الاقتصادي.

يتضح من المقومات الاقتصادية للدستور أن النظام الاقتصادي يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.<sup>22</sup>

فقد جسد الدستور المصري اهتماماً ملحوظاً بأهداف التنمية المستدامة، وظهر هذا في تبنيه للعديد من أهدافها في الصحة والتعليم وغيرها، إذ أشار في الفصل الثاني منه - الذي اختص بالمقومات الاقتصادية - في نص المادة 27 على أن "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر."<sup>23</sup>

### ثانياً: البعد الاجتماعي.

يتبين في المقومات الاجتماعية للدستور التزام الدولة بتحقيق: العدالة الاجتماعية وتوفير وضمان الحياة الكريمة لجميع المواطنين، تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسننة والنساء الأشد احتياجاً، توفير خدمات التأمين الاجتماعي لجميع المواطنين، توفير الرعاية الصحية المتكاملة لجميع المواطنين، مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، حرية البحث



العلمي وتشجيع مؤسساته، كذلك ورد في باب الحقوق والحريات والواجبات العامة التأكيد على المساواة في الحقوق والحريات والواجبات العامة دون تمييز لأي سبب.

### ثالثاً: البعد البيئي.

يعتبر البعد البيئي أحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة حيث يمثل رأس المال الطبيعي أهم مدخلات العمليات الإنتاجية في كافة المجالات التنموية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري، والاستثمار في تلك الموارد يمكنه أن يساهم في تحقيق معدلات نمو تتسم بالاستقرار، وتواجه المتغيرات والأزمات الاقتصادية العالمية.<sup>24</sup>

وتجدر الإشارة أن البعد البيئي للتنمية المستدامة متكامل مع مواد الدستور رقم (44) ، (45 ، 46 ، 50)

وتشير العديد من الدراسات إلى أن البعد البيئي (يشار إليه أيضاً باسم "سلامة الكواكب" أو "السلامة البيئية") يجب اعتباره الأكثر أهمية.<sup>25</sup>

وتجدر الإشارة، إلى ان النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوى والاتزان الجوى وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.<sup>26</sup>

وتؤكد رؤية 2030 على ضرورة أن يكون البعد البيئي محورياً أساسياً في كافة القطاعات التنموية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة للإنسان المري.<sup>27</sup>

وتتماشى هذه الرؤية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والتي تعتبر البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة فضلاً عن تحديد مجموعة من القضايا التي يتم معالجتها من خلال الأهداف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر، والتي تتعلق بالتصدي للتغير المناخي وآثاره، وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وحماية التنوع البيولوجي.<sup>28</sup>

### المحور الثالث: التخطيط ودور الدولة في التنمية في مصر

يعرض هذا الجزء من الدراسة لأهم الخطط والسياسات التنموية والطريقة التي تبنتها الدولة المصرية الجديدة في تنفيذ هذه السياسات والخطط. السياسات التي تقود حركة التنمية في المجتمع المصري.

ثمة عدة استراتيجيات اتخذتها الدولة المصرية لإعادة هيكلة المجتمع. إذ قامت بوضع مجموعة من السياسات التي تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها رؤية 2030.

#### أولاً: رؤية مصر 2030 (VISION 2030)

جاءت رؤية مصر 2030 في إطار الأهداف التنموية التي قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتمادها في عام 2015، تحت عنوان "تحويل عالمنا" موضحة 17 هدفاً تنموياً وقد تم التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف بداية منذ 1 يناير 2016، وهي كالتالي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدالة والمؤسسات القوية، عقد الشراكة لتحقيق الأهداف.<sup>29</sup>

رؤية مصر 2030، هي أجندة وطنية أُطلقت في فبراير 2016 تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة.

وارتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد استراتيجية- كما تمت الإشارة من قبل- وتستند على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة".

في عام 2018 قررت الدولة تحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي،<sup>30</sup> وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية نجلها في التالي:<sup>31</sup>

**الهدف الأول:** الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشتة، ويتحقق ذلك من خلال الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشتة بالحد من الفقر بجميع أشكاله، والقضاء على الجوع، وتوفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وإتاحة التعليم وضمان جودته وجودة الخدمات الصحية، وإتاحة الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، والارتقاء بالمظهر الحضاري، وضبط النمو السكاني، وإثراء الحياة الثقافية، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

**الهدف الثاني:** العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد في الريف والحضر، وتعزيز الشمول المالي، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً، ودعم مشاركة كل الفئات في التنمية، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية.

**الهدف الثالث:** اقتصاد تنافسي ومتنوع، من خلال زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وتحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

**الهدف الرابع:** المعرفة والابتكار والبحث العلمي، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

**الهدف الخامس:** نظام بيئي متكامل ومستدام، وذلك من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بما يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

**الهدف السادس:** حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والقواعد والإجراءات في ظل سيادة القانون ووجود إطار مؤسسي ضرورة لتحقيق الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد.

**الهدف السابع:** السلام والأمن المصري، وذلك من خلال ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن

المعلوماتي (السيبراني)، وكذا تأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

**الهدف الثامن:** تعزيز الريادة المصرية، حيث تحرص الاجنحة الوطنية على ارتباط أهدافها التنموية بالأهداف الدولية والإقليمية، إذ أصبح هدف تعزيز مكانة مصر ضرورة لدفع عجلة التنمية الشاملة.

### ثانياً: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050

في إطار رؤية مصر 2030، جاءت الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ والتي تعد خارطة طريق لتحقيق الهدف الفرعي "مواجهة تحديات تغير المناخ".

وتعد اول استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ حتى عام 2050، جاءت بخمسة أهداف جوهرية، تفرع منهم اثنان وعشرون هدفاً فرعياً وهي كالتالي:<sup>32</sup>

**الهدف الأول:** تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمنخفض الانبعاث في مختلف القطاعات بزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة، وتعظيم كفاءة الطاقة، وذلك بتحسين كفاءة محطات الطاقة الحرارية، وشبكات النقل والتوزيع، والأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز، وتبني اتجاهات الاستهلاك والإنتاج المستدامة لحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النشاطات الأخرى غير المتعلقة بالطاقة.

**الهدف الثاني:** بناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ، وكذا الحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية من تأثيرات تغير المناخ، والحفاظ على موارد الدولة وأصولها من تأثيرات تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية والخدمات المرنة في مواجهة تأثيرات تغير المناخ، وتنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث، عن طريق إنشاء أنظمة إنذار مبكر.

**الهدف الثالث:** يتمثل في تحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، وذلك من خلال تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحسين مكانة مصر في الترتيب الدولي الخاص بإجراءات تغير المناخ.

**الهدف الرابع:** تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية. والذي يتمثل في الترويج للأعمال المصرفية الخضراء المحلية، وخطوط الائتمان الخضراء.

**الهدف الخامس:** تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ، وذلك من خلال من خلال تعزيز دور البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

ستنفذ هذه الأهداف بالشراكة الذكية بين الحكومة والمجتمع المدني والشباب والمرأة والقطاع الخاص وشركاء التنمية، وسوف يتم البدء بالقطاعات ذات الأولوية وهي الطاقة المتجددة والنقل المستدام والمياه والري والزراعة وخفض الكربون لقطاع النفط والصناعات الثقيلة.

يمكن اجمال التقدم المحرز في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة في المحاور الرئيسية

### التالية:

#### **المحور السياسي:**

قامت الحكومة بإطلاق مبادرات بهدف تحقيق الإصلاح الإداري وتحسين كفاءة وفاعلية الاجهزة الحكومية في: <sup>33</sup>

1. منظومة التحول الرقمي وميكنة معظم الخدمات الحكومية بالدولة، زيادة أجور العاملين بالدولة في موازنة العام المالي 2021/2020.

2. تم إطلاق مبادرات تهدف تحقيق تعزيز الشراكات بين كافة شركاء التنمية منها: تبرع العديد من رجال الأعمال لمساندة الدولة في مواجهة الفيروس، التعاون لحماية العاملين بالقطاع الخاص عن طريق الاتفاق على عدد من السيناريوهات البديلة للحد من تسريح العمالة جراء خسائر توقف الأنشطة الاقتصادية.

3. ضمان الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة المستدام والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأمن المعلوماتي (السيبراني) وتأمين الحدود المصرية ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظم، وذلك من خلال توفير الحكومة لاحتياجات البلاد من السلع الأساسية الاستراتيجية من خلال تمويل شراء القمح المحلي من المزارعين، مبادرة تقديم تمويل سريع للمشروعات الصغيرة المتضررة بمختلف أنواعها، مبادرة توفير قروض مساندة لقطاع الطيران المدني، مع تأجيل سداد وجدولة المديونيات والمستحقات لشركات الطيران الخاص، تأجيل أقساط القروض لأصحاب المشروعات، اتخاذ عدد من القرارات لدعم سوق المال في ظل أزمة كورونا

هي: خفض ضريبة الدمغة على المقيمين وغير المقيمين، الاعفاء الكامل للعمليات الفورية على الأسهم من ضريبة الدمغة لتنشيط حجم التعامل، خفض سعر ضريبة توزيعات الأرباح للشركات المقيدة بالبورصة، إعفاء غير المقيمين من ضريبة الأرباح الرأسمالية نهائياً وتأجيل هذه الضريبة على المقيمين، اتخاذ عدد من القرارات لمساندة قطاع السياحة كونه أحد أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة والتي تمثلت في: تخصيص مبلغ مالي لإحلال وتجديد الفنادق ولسداد التزامات الشركات والمنشآت السياحية، اسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية، منح تسهيلات ائتمانية لسداد الرواتب والمستحقات المتعلقة بالأنشطة السياحية، تأجيل سداد وجدولة المديونيات والمستحقات عن مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز للمنشآت السياحية والفندقية، صرف إعانات من صندوق الطوارئ للعاملين بقطاع السياحة.

4. في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي تعزيز مكانة مصر دولياً تم استحداث عدد من المبادرات مثل: <sup>34</sup>

- إمداد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإيطاليا بمساعدات ومستلزمات طبية لمجابهة تداعيات الفيروس.
- تم استحداث مبادرات بهدف تحقيق تعزيز شراكات دولية وإقليمية مثل: التعاون بين وزارة الصحة والسكان وموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" لنشر التوعية بين المواطنين.
- استهدفت التدابير الاحترازية: حماية الأسر وضمان حياة كريمة لهم والحد من البطالة، ومساعدة الشركات على تجاوز الأزمة وعدم الانهيار بسبب أزمة السيولة وقلّة الأرباح والخسائر المؤقتة، الحفاظ على استقرار النظام المالي لدعم الاستقرار الاقتصادي وتجنب نفشى وتفاقم الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد الكلى.<sup>35</sup>

#### المحور الاقتصادي.

ويمكن اجمال التقدم المحرز في هذا المحور في النقاط التالية:<sup>36</sup>

1. زيادة معدل النمو من 4,4% عام 2014، إلى 5,3%، وانخفاض معدل التضخم إلى 12,9% وكذا معدل البطالة من 13,2% إلى 9,6%، كما ارتفعت حصيلة

صادرات السلع البترولية بنسبة 30% والسلع غير البترولية بنسبة 10% مقارنة بعام 2013.

2. تنامي الاستثمار الاجنبي المباشر في نهاية عام 2017 لنحو 7.2 مليار دولار وارتفاع صافي التحويلات الجارية بنسبة 29.5%.

3. تنفيذ العديد من المشروعات في الفترة من يوليو 2014 وحتى يونيو 2018 والتي يبلغ عددها 7777 مشروعاً بتكلفة تصل 1.61 ترليون جنيه، ويجري حالياً تنفيذ نحو 3392 مشروعاً بتكلفة 1.13 ترليون جنيه بحيث من المقرر ان تبلغ الاستثمارات التي يتم ضخها في المشروعات المنفذة والجاري والمخطط تنفيذها (15300 مشروع) نحو 3.45 ترليون جنيه.

4. قيام الدولة بتنفيذ 169 مشروعاً في قطاع الكهرباء بتكلفة اجمالية تقدر بحوالي 308 مليار جنيه ساهمت في زيادة القدرات الكهربائية للشبكة القومية لكهرباء مصر إلى 52000 ميغا وات شملت تنفيذ محطات كهرباء مركبة، وبخارية وغازية، ومحطات طاقة جديدة ومتجددة وطاقة مائية لإضافة 22 ألف ميغا وات.

5. في قطاع النقل والمواصلات تم تنفيذ ما يقرب 383 مشروعاً لاستيعاب حركة النقل المتزايد مع تحقيق السيولة المرورية علاوة على خدمة المشروعات القومية وتطوير شبكات الطرق السريعة ل نحو 20 مليون راكب/يوم والمساهمة في نقل حوالي 450 مليون طن سنوياً من البضائع بإجمالي استثمارات تقدر بنحو 85 مليار جنيه شملت انشاء وازدواج طرق جديدة بإجمالي أطوال 4700 كم وتطوير ورفع كفاءة 2530 كم وغيرها.

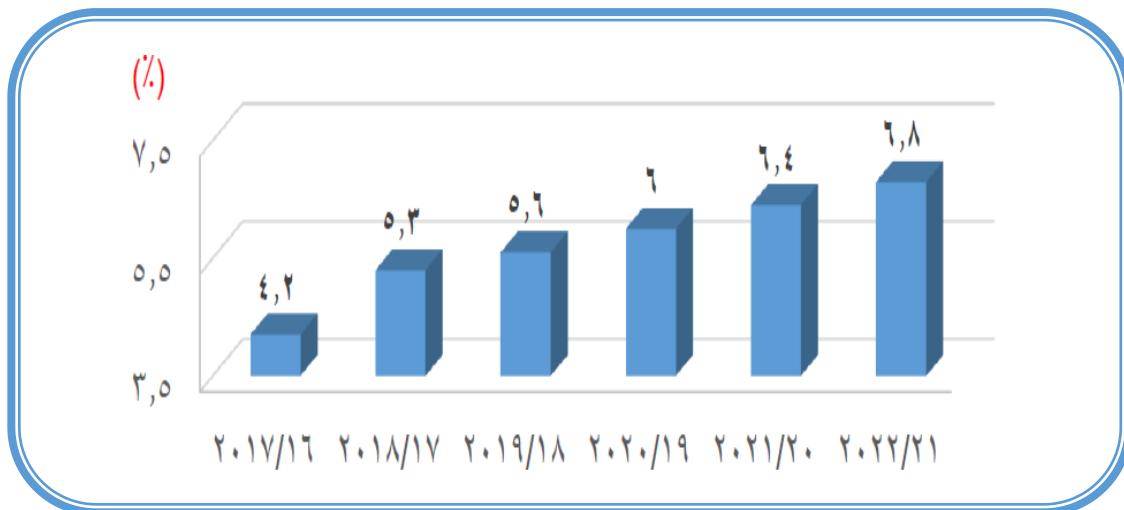
6. تسعي الحكومة لتطوير شامل للسكك الحديدية من أجل وقف خسائرها وتحسين الخدمة المقدمة للجمهور وشملت هذه المشروعات تجديد خطوط السكة الحديد والمعدات بإجمالي أطوال 400 كم تقريباً وتوريد 3000 عربة، و180 جرار، بالإضافة إلى التطوير المدني لعدد 1100 مزلقان، والتطوير الشامل والصيانة لعدد 156 محطة وتم الانتهاء فعلياً لعدد من هذه المشروعات بإجمالي تكلف تقدر بحوالي 3.8 مليار جنيه، وينتظر استكمال باقي المشروعات بنهاية عام 2022، وشملت المشروعات التي تم تنفيذها في قطاع مترو الأنفاق 5 مشروعات لتطوير وتحديث الخطين الأول والثاني لمترو أنفاق القاهرة بإجمالي تكلفة 3,9 مليار جنيه، بالإضافة

إلى توريد 20 قطار مكيف للخط الأول لمترو الأنفاق بتكلفة 338 مليون جنيهه، وتطوير وتحديث 17 قطار بمترو الأنفاق بتكلفة 335 مليون جنيهه.

7. شهد قطاع الموانئ تنفيذ العديد من المشروعات بتكلفة تقدر 2,3 مليار، وتضمن ذلك إضافة مينائي قسطل وأركين بتكلفة 169 مليون جنيهه لزيادة معدل نقل الركاب إلى 167 ألف راكب سنوياً بزيادة 55% وكذا معدل نقل السيارات إلى 17,5 ألف سيارة سنوياً بزيادة 13%، بالإضافة إلى تطوير وتوسعة ميناء سفاجا، والمرحلتين الأولى والثانية من ميناء الغردقة، والمرحلة الأولى من ميناء السويس بإجمالي 985 مليون جنيهه والمرحلة الأولى من تطوير ميناء نوبع البحري بقيمة 267 مليون جنيهه لتصل مساحة مواني البحر الأحمر 1370 ألف متر مسطح بزيادة 63% مما يسمح ينقل 3700 ألف راكب سنوياً بزيادة 93% واستيعاب حركة سيارات وشاحنات بمعدل 930 ألف وحدة سنوياً بزيادة 240%.

8. تنفيذ 54 مشروعاً لتطوير قطاع الطيران المدني بتكلفة إجمالي 18,2 مليار جنيهه في مقدمتها إنشاء 5 مطارات جديدة بحجم استثمارات بلغ 9,34 مليار جنيهه و404,5 مليون دولار، كما قامت برفع الطاقة الاستيعابية للمباني الجديدة للركاب، وإحلال وتجديد اسطول الشحن الجوي بتكلفة 80,9 مليون جنيهه، و 15,55 مليون يورو وتطوير المنظومة الأمنية لمباني الركاب لاستكمال تعزيز أمن المطارات بتكلفة إجمالية 3840 مليون جنيهه و 37,3 مليون دولار.

شكل يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الفترة من (2017-2022) <sup>37</sup>





9. قد أدى التعافي للنمو الاقتصادي قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى دعم زيادة النمو الاقتصادي

إلى 6.6% في السنة المالية 2021/2022.

### المحور الاجتماعي:

لتحقيق التنمية المستدامة أطلقت الحكومة المصرية عدد من المبادرات بهدف الحد من الفقر وهي كالتالي:<sup>38</sup>

- إطلاق برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر والذي يهدف إلى تحسين قدرات أجهزة الحكم المحلي من أجل النهوض بجودة مرافق البنية التحتية، وتقديم الخدمات للمواطنين والشركات المحلية في أربعه من أشدّ محافظات مصر فقرا، وهي على التوالي: (قنا، سوهاج، المنيا، أسيوط) التي يبلغ تعداد سكانها مجتمعةً نحو 20 مليون نسمة تقريباً.

فقد استفاد المواطنون في نحو 20 مدينة و400 قرية و2970 نجعاً من تحسين الخدمات والبنية التحتية البلدية. وقد شمل ذلك المياه والصرف الصحي، والطرق المحلية، والأسواق المحلية، ومجمعات الحرفيين، والمساحات العامة، وإدارة المخلفات الصلبة.

كما شهدت 3300 شركة تحقيق تقدم نتيجة لتحسّن إدارة مرافق البنية التحتية ورفع جودتها في ست مناطق صناعية، واختصار الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء والمحال التجارية، وتطوير 14 تجمعاً يركز على الحرف اليدوية والصناعات الزراعية وغيرها من التجمعات المحلية في صعيد مصر<sup>39</sup>.

كشف تقرير التنمية البشرية 2021، تراجع معدلات الفقر إلى 29.7% في عامي 2020/2019 مقارنة 32.5% في عام 2018/2017، حيث خصصت الحكومة 30.6% من مخصصات موازنة البرامج والأداء للعام المالي الجديد لمشروعات تحسين مستوى معيشة المواطنين، و27.3% لبناء الإنسان، و31.3% لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي.<sup>40</sup>

- برنامج شبكة الأمان الاجتماعي: والذي تم اطلاقه في 2019، ويستفيد منه نحو 3.4 ملايين أسرة أي نحو 12 مليون مواطن، وخلال جائحة كوفيد 19 وسع البرنامج نطاق

تغطيته، حيث أضاف 411 ألف أسرة، وعزز تغطية برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية وكفاءته في الوصول إلى الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية.

كما يقوم المشروع حالياً بتجربة نماذج لتخريج الفئات القادرة على العمل من برامج الدعم النقدي للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية في ثماني محافظات في إطار برنامج "قرصة" للمتكمين والتأهيل لدخول سوق العمل. وتوفر البرامج التجريبية عمليات الربط اللازمة للحصول على الفرص الاقتصادية من خلال تحويل الأصول والعمل بأجر والتدريب، مع التركيز على النساء والشباب.

فضلا عن توسيع نطاق تغطية برنامج تكافل وكرامة للوصول إلى 450 ألف أسرة إضافية - أي نحو مليوني مواطن - من خلال 2.7 مليار جنيه.<sup>41</sup>

- **مشروع توصيل الغاز للمنازل:** والذي استهدف 2.3 مليون أسرة في 20 محافظة من أجل لتوفير وقود أكثر نظافة وانتظاماً وأقل تكلفة من خلال الغاز الطبيعي المرتبط بالشبكة المنتجة في حقول الغاز المصرية، وفي يونيو 2021، تم بالفعل توصيل الغاز لأكثر من 1.9 مليون أسرة معيشية، منها أكثر من 168 ألف أسرة فقيرة تحصل على خدمة التوصيل بتكلفة مدعومة.<sup>42</sup>

- **برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية:** يُمكن هذا البرنامج شركات المياه والصرف الصحي المحلية على تقديم الخدمات على نحو يتسم بالفعالية والشمول والخضوع للمساءلة ويقدم لها حوافز تشجيعية. ويهدف البرنامج إلى توصيل خدمات الصرف الصحي لنحو 1.73 مليون شخص يعيشون في أماكن شديدة التلوث - محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة والمنوفية ودمياط والغربية- من خلال إنشاء توصيلات الصرف الصحي للمنازل ومحطات لمعالجة مياه الصرف.<sup>43</sup>

- **مشروع مكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19):** والذي ركز على معالجة التحديات والمجالات التشغيلية العاجلة التي تم تحديدها بوصفها ثغرات رئيسية في جهود الاستجابة للتصدي لجائحة كورونا على المستوى القومي.<sup>44</sup>

- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** منذ 2014 قامت الدولة بجهود عديدة لتعزيز دور المرأة وتمكينها كشريك لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 منها: تجاوز تمثيل المرأة في مجلسي

النواب (28%) والسيوخ (14%) للحدود الدنيا المنصوص عليها في الدستور (25% و10%)، بلغت حصة المرأة 25% من الوزراء و27% من نواب الوزراء و31% من نواب المحافظين، التقدم في زيادة المرأة للأعمال وخاصة متناهية الصغر والصغيرة بتضاعف عدد المستفيدات من التمويل.

45

## المحور البيئي.

تتمثل أهم المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية في:

1. إنشاء عدد من المشروعات الكبرى لتحلية المياه لسد الاحتياجات المتزايدة للمواطنين والأنشطة الاقتصادية.

2. إعداد حزمة سياسات منها رفع الدعم وذلك لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة انتاج ونقل الطاقة الكهربائية.

3. التنمية والاستثمار المحلي والأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة مما ساعد على تلبية الاحتياجات المتزايدة على الطاقة دون توقف الخدمة.

4. مبادرات تم إطلاقها بهدف تحقيق صون الطبيعة وحماية مواردها والتنوع البيولوجي منها: إطلاق حملة "اتحضر للأخضر- اتحضر للمستقبل" مما ساعد على رفع الوعي لدى المواطن عن القضايا البيئية.

5. وفي نفس الإطار، استضافة مصر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27، حيث تبرز الخطة حرص مصر على تبني المبادرات الحكومية الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتشكل استثماراتها نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخطة، مقابل 30% في الوقت الراهن، استهدافاً للوصول إلى 50% بحلول عام 2025/2024.

6. في مجال تحسين البيئة والمحافظة عليها، تم الانتهاء من تنفيذ 39 مشروعاً وبرنامجاً بتكلفة 6,186 مليار جنيه حيث تهدف لخفض عدد المنشآت ذات الصرف المباشر على نهر النيل، وحماية طبقة الأوزون عبر التطبيق الفعلي لنظام إدارة الطاقة إلى جانب تطوير منظومة جديدة لإدارة المخلفات البلدية، وكذلك تطوير برنامج للرصد البيئي. كذلك شملت جهود الدولة تحسين نوعية الصرف الصناعي، وتنفيذ برنامج لرصد الانبعاثات الناتجة عن المنشآت الصناعية وربطها

بالشبكة القومية لجهاز شئون البيئة مما يساهم في الحد من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية وتنفيذ مشروع إعادة استرجاع مياه الصرف الصناعي بعد معالجتها بشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية وإنشاء مصنع وإعادة تدوير البطاريات المستهلكة والتالفة بنظام أوتوماتيكي بمدينة السادات.

7. كما تضمنت جهود الحكومة تنفيذ 110 مشروعاً بيئياً في 97 شركة بإقليمي الدلتا والصعيد، مما ساهم في خفض أحمال تلوث الهواء والماء والمخلفات الصلبة وكذلك إنشاء مصنع جديد لتدوير المخلفات بالعدوة (محافظة المنيا) بتكلفة 32 مليون جنيه، ودعم منظومة إدارة المخلفات البلدية بمحافظة الاسكندرية وكذلك تدوير المخلفات الزراعية لقش الأرز في 6 محافظات ودعم مشروعات التحكم في التلوث الصناعي بالمنشآت الصناعية بالقطاعين الخاص والعام. كذلك تقوم الحكومة بتنفيذ حزمة من مشروعات الحماية من أخطار التغيرات المناخية وارتفاع منسوب سطح البحر بهدف تقليل المخاطر وحماية الأرواح والاستثمارات والممتلكات والآثار التاريخية وخاصة على ساحل البحر المتوسط حيث تقوم بتنفيذ العديد من المشروعات القومية الحيوية التي يبلغ تكلفتها مليار و800 مليون جنيه.

8. وفي هذا الإطار، أولت الدولة اهتماماً خاصاً لإنشاء التجمعات العمرانية الجديدة بهدف تخفيف الازدحام عن المدن القديمة ومجابهة الزيادة السكانية المطردة، وتم الانتهاء من العديد من مشروعات الإسكان والبيئة الأساسية والخدمات بمناطق توسعات التجمعات العمرانية القائمة، كما تم البدء في تنفيذ 13 تجمع عمراني جديد في شتى انحاء البلاد (العاصمة الإدارية الجديدة، العلمين الجديدة، المنصورة الجديدة، شرق بوسعيد، ناصر بقرب أسيوط، غرب قنا، الاسماعلية الجديدة، رفح الجديدة، مدينة الجلالة، الغرافرة الجديدة، العبور الجديدة، توشكي الجديدة، شرق العوينات). وتبلغ مساحة هذه التجمعات العمرانية الجديدة نحو 380 ألف فدان تمثل نحو 50% من إجمالي مساحات التجمعات العمرانية التي تم تنفيذها خلال الـ40 سنة السابقة، ومن المخطط أن التجمعات العمرانية الجديدة عند اكتمال جميع مراحلها نحو 14 مليون نسمة، وتوفر 6 مليون فرصة عمل دائمة.

### المحور الثقافي:

يتمثل أهدافه الفرعية في، الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية.

تعمل الدولة على النهوض بقطاع التعليم من خلال استراتيجية شاملة لتطوير التعليم سواء العام أو الفني بهدف تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، والعمل كذلك إتاحة التعليم للجميع، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات عملية التعليم لتلائم متطلبات سوق العمل، وهو ما ينعكس أيضاً على اهتمام الدولة، بكافة مؤسساتها، وبالتوسع في برامج التدريب وبناء القدرات في مختلف مجالات التدريب وريادة الأعمال بهدف تأهيل الكوادر خصوصاً من الشباب والمرأة لمواكبة المتطلبات المتغيرة والمتسارعة لسوق العمل، ولتمكينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، للمساهمة بفاعلية في تنفيذ برامج التنمية.<sup>46</sup>

وفي هذا الإطار، تتخذ مصر المعرفة والابتكار والبحث العلمي ركائز أساسية للتنمية، وذلك من خلال الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية والتحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي وربطه بالتعليم والتنمية.

ولعل أهم المبادرات التي تم استحداثها بهدف تحقيق التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي تمثلت في:

1. مبادرة "طبق فكرتك" التي تهدف إلى فتح باب التقدم لمنح استثنائية عاجلة لتلقى أفكار وحلول تكنولوجية مبتكرة لمجابهة فيروس كورونا.

2. مبادرة "الهاكاثون المصري الافتراضي الأول" لتوحيد الجهود والموارد واستخدام العلم والتكنولوجيا في مواجهة الفيروس وإيجاد الحلول التكنولوجية اللازمة للتعامل مع الأخطار الناتجة عنه.

3. تشكيل فرق بحثية لإجراء البحوث العلمية والمعملية لفيروس كورونا للاستفادة من البحث العلمي لمساندة وخدمة المجتمع والدولة.

4. إطلاق نداءً بحثياً طارئاً للباحثين كافة، للتقدم بمشاريع لمجابهة الفيروس في مجالات عدة.

5. زادت الاستثمارات العامة المخصصة لمجالات بناء الانسان المختلفة خلال الفترة من (2015/14: 2022/21)، حيث وجّهت الدولة من الموازنة العامة ما يزيد عن 1.88 تريليون جنيه، بمعدل نمو بلغ 187%، مقارنة بالثمان سنوات التي سبقتها (2007/06 - 2014/13).

6. حصلت مصر على المركز التاسع في مؤشر التنمية المستدامة لعام 2020 بحيث حققت تقدماً في 9 أهداف للتنمية وذلك من خلال مجموعة كبيرة من المشاريع التي باشرت بتنفيذها وتشمل طرق وأنفاق كبرى 652 مشروعاً، بترول وغاز طبيعي 84 مشروعاً، استثمار 12 مشروعاً، ابتكار ومدن جديدة 229 مشروعاً، إنتاج حيواني وثروة سمكية 59 مشروعاً، البحث العلمي 18 مشروعاً، تكنولوجيا المعلومات 44 مشروعاً.

#### المحور الرابع: التحديات التي واجهت الدولة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة

ثمة عدة تحديات استراتيجية تواجه الدولة المصرية منها ما هو على الصعيد الداخلي ومنها ما هو على الصعيد الخارجي نجلها فيما يلي:<sup>47</sup>

##### التحدي الأول:

من أهم التحديات التي واجهت مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013، كان تأسيس دولة مصرية، تنعم بالسلام الداخلي وتعيش، آمنة، فقررا التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة وأن يكون البناء ديناميكياً، كما وجدوا أن الإصلاح الاقتصادي والإداري وتكنولوجيا المعلومات هي الوسائل المثلى لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي سريع الخطى.

##### التحدي الثاني:

كيفية بناء مجتمع آمن ومتطور وقوى، وفخور بوضعه وبما تم إنجازه، ومتماسك لكي يكون لديه قدرة على مواجهة الصعوبات، فقد تضرر النشاط الاقتصادي من الصدمات المتعددة التي شهدها العالم كما ترصدها المؤشرات الرئيسية في الأشهر الأخيرة، لا سيما في ظل ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة. ارتفاع معدل التضخم العام في المناطق الحضرية إلى 13.1% ومعدل التضخم الأساسي إلى 13.7% في المتوسط خلال الفترة من مارس إلى أغسطس 2022، وهو ما يتجاوز معدل التضخم الذي كان البنك المركزي يستهدفه البالغ 7% (+/- 2%) بسبب ديناميكيات الأسعار العالمية، وانخفاض أسعار الصرف، والاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية. واستجابة

لذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية في مارس وإبريل 2022 بمقدار 300 نقطة أساس على نحو تراكمي، مما أتاح المجال لخفض سعر الصرف.

### التحدي الثالث:

بوجه عام خلال السنة المالية 2022 / 2023 من المتوقع أن تؤدي الصدمات المتزامنة إلى إضعاف بيئة الاقتصاد الكلي، قبل أن تبدأ في التحسن على المدى المتوسط.

ولا يزال إيجاد حيز للإنفاق في المالية العامة أمراً بالغ الأهمية للنهوض برأس المال البشري والمادي للمجتمع المصري، الذين تجاوز عددهم 104 ملايين نسمة.

وتجدر الإشارة، انه لا بد من أن يطلق العنان لإمكانات القطاع الخاص في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والأنشطة الموجهة نحو التصدير الضرورية لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة؛ لمواصلة الإصلاحات بما في ذلك تعزيز سياسة التجارة وتيسيرها، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً.

### التحدي الرابع:

وجود تهديد لموارد مصر المائية، وذلك نتيجة الازمات الخاصة بحصة مصر من نهر النيل مع دول المصب، وانخفاض توافر المياه الجوفية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وزيادة الاجهاد المائي.<sup>48</sup>

### التحدي الخامس:

على الرغم من أزمة جائحة كوفيد 19، وما أحدثته من تداعيات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عالمياً، الأمر الذي من شأنه أن يعيق الجهود الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17، إلا أن الحكومة المصرية نجحت من خلال الإجراءات التي اتخذتها، في التخفيف من حدة تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصري، وتحسن وضعها في العديد من أهداف التنمية المستدامة.

### التحدي السادس:

بناء مجتمع علمي تقدمي قادر على الابتكار ويتطلع دائماً إلى الإمام، وعليه، تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

### التحدي السابع:

الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية، التحفيز على الابتكار ونشر ثقافته ودعم البحث العلمي، تعزيز الروابط بين التعليم والبحث العلمي والتنمية.

وفي هذا الصدد، تعمل الدولة على النهوض بقطاع التعليم من خلال استراتيجية شاملة لتطوير التعليم سواء العام أو الفني بهدف تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، والعمل على إتاحة التعليم للجميع، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات عملية التعليم لتلائم متطلبات سوق العمل، وهو ما ينعكس أيضاً على اهتمام الدولة، بكافة مؤسساتها، وبالتوسع في برامج التدريب وبناء القدرات في مختلف مجالات التدريب وريادة الأعمال بهدف تأهيل الكوادر خصوصاً من الشباب والمرأة لمواكبة المتطلبات المتغيرة والمتسارعة لسوق العمل، ولتمكينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، للمساهمة بفاعلية في تنفيذ برامج التنمية.<sup>49</sup>

### التحدي الثامن:

مواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الأنظمة البيئية على التكيف والقدرة على مواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية وزيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة وتبني أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

وفي هذا السياق، تسعى مصر إلى الحفاظ على التنمية والبيئة معاً من خلال الاستخدام الرشيد للموارد كما قامت باستضافة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27، حيث تُبرزُ الخطة حرص الدولة المصرية على تبني المبادرات الحكومية الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتُشكّل استثماراتها نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات العامة في عام الخطة، مُقابل 30% في الوقت الراهن، استهدافاً للوصول إلى 50% بحلول عام 2025/2024.



## التحدي التاسع:

من أهم التحديات التي تواجهها الدولة المصرية، الزيادة السكانية بمعدلات كبيرة مما يزيد من الضغط على مصادر الطاقة التقليدية وانخفاض الموارد والامكانيات المتاحة للحفاظ على البيئة.<sup>50</sup>

## خاتمة:

من العرض السابق يتضح أن جهود الإصلاح في الاقتصاد المصري ساهمت في أن يصبح أكثر مرونة وقدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية الخارجية ومن بينها الأخطار العالمية والإقليمية المتزايدة وأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وعلى الرغم من حجم الانجازات التي حققها المشروع الوطني للتنمية قياساً بنقطة الانطلاق المتدهورة التي واكبت انطلاق هذا المشروع، وبالتحديات التي صاحبت هذا المسار محلياً ودولياً، فضلاً عن التعامل مع القضايا الخطيرة التي تتعلق بأمن الدولة وسلامة أراضيها، والحفاظ على مواردها مثل تعزيز الرابط الجغرافي بسيناء عبر الكباري والانفاق والتنمية، وتخطيط الحدود البحرية، وتأمين مناطق حلايب وشلاتين، وتغيير منهج معالجة مشكله أثر سد النهضة في أثيوبيا على نحو يحفظ المصالح المشتركة لكل الأطراف، إلا ان المسار التنموي الحالي للدولة يواجه العديد من التحديات مثل حجم السكان، المقدر في تقرير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء لعام 2019 بنحو 104 مليون نسمة ، والذي سنوياً يتزايد بمعدل 2.6%، الحاجة المتزايدة للتوظيف بين الشباب، الذين يشكلون 60% من إجمالي سكان مصر ولديهم توقعات متزايدة لتوفير خدمات أفضل، وتكدس ديون الدولة بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي مما يتقل ميزانيه الدولة بالفوائد، ومديونية الأجيال القادمة.

وفي نفس السياق، إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية لدمجها في مسار التنمية، وتعزيز البرامج الاجتماعية، والتي من أبرزها، مبادرة حياة كريمة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية لدعم القرى الأكثر فقراً التي تتدرج بمعايير التنمية في الاستهداف الجغرافي للفقير.

## هوامش الدراسة:

1. \_\_\_\_\_, **Sustainable Development Strategy: Egypt vision 2030:** <https://www.greengrowthknowledge.org/national-documents/sustainable-development-strategy-egypt-vision-2030>.

2. محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة (القاهرة: دار الأمين للطباعة، 2003)، ص ص 317،316.
3. تقرير تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج، الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإم المتحدة، 2001، ص 4.
4. Ramsey, Jeffry L. (2015). "On Not Defining Sustainability". Journal of Agricultural and Environmental Ethics. 28 (6): 1075–1087.
5. Dixon and Fallon. (2008). The Concept of Sustainability: Origins, Extensions, and Usefulness for Policy. Washington, DC: The World Bank. Environment Department, Division Working Paper No. 1.P 73-84.
6. محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص 413.
7. دونالد رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، ص 55، على الرابط التالي: <http://www.ao.academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf>
8. ف. دوجلاس موسشيت، بهاء شاهين (مترجم) مبادئ التنمية المستدامة (القاهرة: دار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000)، ص 17.
9. حليلة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة: تجربة ماليزيا نموذجاً، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد (02)، العدد (02)، 2018، ص 56.
10. يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول (الاسكندرية: مطبعة الجلال، 2006)، ص 521.
11. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2015-2016، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يونيو 2015، ص 12.
12. أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي: بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، الاصدار الحادي عشر، ص 40.
13. بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة (القاهرة: الدار المصرية للاستثمارات الثقافية، 2000)، ص 17.
14. <http://www.acrseg.org/41464>
15. <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital/brief/the-human-capital-project-frequently-asked-questions>
16. [http://scholar.harvard.edu/files/goldin/files/human\\_capital\\_handbook\\_of\\_cliometrics\\_0.pdf](http://scholar.harvard.edu/files/goldin/files/human_capital_handbook_of_cliometrics_0.pdf)
17. أحمد إبراهيم سلمى، تصور مقترح لخطوات تحسين إدارة رأس المال البشري، مجلة الإدارة التربوية، العدد الخامس عشر، سبتمبر 2017، ص 353.
18. د. جمال زهران، الدور المصري والمشهد الإقليمي بين الواقع والتحديات، ورقة غير منشوره مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2008، ص 5.
19. Steven J. Campbell, Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making (America: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February 1999), Pp.10 -25.

20. Gabriel A. Almond, "A Developmental Approach to Political Systems". In: J. L. Finkle & R.W. Gable (eds.), **Political Development and Social Change** (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1969), P.100.
21. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2015-2016، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يونيو 2015، ص12.
22. خديجة بن طيب هديات، لطيفة بنيوب، " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، الجزء الأول، بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي المنعقد خلال الفترة 7-8 أبريل 2008، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ش/م ش/ف، 2008، ص ص. 263-284، ص. 271-273.
23. دستور جمهورية مصر العربية، ص 15.
24. \_\_\_\_\_، دليل معايير الاستدامة البيئية: الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الاصدار الاول، 2021، ص 17.
25. Kotzé, Louis J.; Kim, Rakhyun E.; Burdon, Peter; du Toit, Louise; Glass, Lisa-Maria; Kashwan, Prakash; Liverman, Diana; Montesano, Francesco S.; Rantala, Salla (2022), Sénit, Carole-Anne; Biermann, Frank; Hickmann, Thomas (eds.), "Planetary Integrity", The Political Impact of the Sustainable Development Goals: Transforming Governance Through Global Goals?, Cambridge: Cambridge University Press, pp. 140–171.
26. عبد الرحمن العايب، التحكم في أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011، ص 24.
27. \_\_\_\_\_، دليل معايير الاستدامة البيئية، مرجع سابق، ص 16.
28. \_\_\_\_\_، البعد البيئي، ص 187.
- <https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/3-Evnvironment-single.pdf>
29. الهيئة العامة للأمم المتحدة، **أجعل اهداف التنمية المستدامة حقيقية وواقعية**، على الرابط التالي: <https://sdgs.un.org/ar/>
30. خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2016/2017، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ص 17.
31. رئاسة الجمهورية، رؤية مصر 2030، على الرابط التالي: <https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/>
32. انتجال كونسلت، الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050، وزارة البيئة، ص 6:33.
33. <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20258>
34. "التخطيط" تكشف أهم مبادرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تداعيات كورونا، الاثنين 01 يونيو 2020 | 02:00 صباحاً، على الرابط التالي: <https://aleqaria.com.eg>
35. استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، على الرابط التالي: <https://www.sis.gov>
36. خطة العام الثاني (2019-2020) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المُستدامة (2018/19-2021/22)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ابريل 2019، ص 18.

37. الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة 2018 / 2019، 2022/21، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ص 4.
38. استراتيجية مصر للتنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)، الهيئة العامة للاستعلامات، على الرابط التالي:  
<https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P157395>
39. المصدر: رئاسة الجمهورية، على الرابط التالي:  
<https://www.presidency.eg>
40. <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P168414>
41. <https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#3>
42. <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P166597>
43. \_\_\_\_\_, Egypt COVID-19 Emergency Response:  
<https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P173912>
44. خطة العام الثاني (2019-2020) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2018/2019 - 2022/21)، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ابريل 2019، ص ص 4، 18.
45. <https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/contract-to-implement-the-project-to-advance-technical-education/>
46. قاعدة بيانات البنك الدولي المصري، على الرابط التالي:  
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#>
48. انتجرا كونسلت، مرجع سابق، ص 10.
49. <https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/contract-to-implement-the-project-to-advance-technical-education/>
50. انتجرا كونسلت، مرجع سابق، ص 10.